الأمم المتحدة

A/59/434–S/2004/815

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
14 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البند ٢٩ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إليكم من سعادة السيد رشاد تشاغلار، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق)، يحيل بها رسالة من فخامة رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص السيد محمد علي طلعت.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألطاي **جنغيزر**
الوزير المستشار
نائب الممثل الدائم

211004 211004 04-55676 (A)
0455676

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إليكم من فخامة رئيس وزراء الجمهورية التركية لشمال قبرص السيد محمد علي طلعت (انظر الضميمة).

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رشاد **تشاغلار**
الممثل

ضميمة

٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

يشرفني أن أشير إلى البيان الذي أدلى به زعيم القبارصة اليونانيين، السيد تاسوس بابادوبولوس، خلال الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

وأود بادئ ذي بدء أن نؤكد، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، أننا نؤمن بإعادة توحيد شطري الجزيرة، ونكرر مرة أخرى اعتقادنا الراسخ في الوصول إلى حل اتحادي عادل ودائم في قبرص يستند إلى مبدأ المنطقتين وإلى المساواة السياسية.

وإنه مما يدعو إلى الإحباط أننا شهدنا زعيم القبارصة اليونانيين وهو يصور مسألة قبرص على أنها مشكلة ''غزو واحتلال'' و ''وجه نداء إلى تركيا'' لكي تنضم إليهم في البحث عن ''حلول مفيدة للطرفين في مختلف الجوانب التي تكوِّن مشكلة قبرص''، وذلك في محاولة لإخفاء الحقيقة وهي أن تركيا والقبارصة الأتراك ليسوا هم المسؤولين بالأساس عن انهيار آخر مبادرة تقدمتم بها سعادتكم، بل المسؤول عن ذلك هما السيد بابادوبولوس نفسه وإدارته. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المترتبة على هذا النهج جليَّة وتؤكد انشغالنا البالغ من أن زعامة القبارصة اليونانيين لا تنوي الإمعان في ادعائها بأنها تمثل قبرص برمتها بحسب، بل وترفض الاعتراف أيضا بأن الجزيرة هي الوطن المشترك للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين على حد سواء، وهما الطرفان اللذان ينبغي أن يشاركا على قدم المساواة في تقرير مصيرها.

إن رفض زعامة القبارصة اليونانيين الاعتراف بما سبق ذكره والقبول بالمسؤولية التي يتحملها جانبها في انهيار جمهورية قبرص عام ١٩٦٣، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى الفصل بين الشعبين وإلى انشطار الجزيرة في الوقت الراهن، لا يساعدنا على بلوغ هدفنا المتمثل في تهيئة الأجواء المناسبة لإيجاد الثقة المتبادلة التي يستطيع في ظلها شعبا الجزيرة بناء مستقبل مشترك. ونحن على وعي تام بأن ضمان مستقبل يعمه السلام لأجيال الشباب لا يمكن أن يظل رهين التجارب المأساوية الماضية. ومن هذا المنطلق حصلت خطة التسوية الشاملة التي أعددتموها على موافقة الشعب القبرصي التركي بغالبية ٦٥ في المائة، مما يدل على رغبته في تسوية دائمة تنبني على مبدأ المنطقتين والمساواة السياسية. لكن في الجانب الآخر، رفضت نسبة ٧٥ في المائة من الشعب القبرصي اليوناني هذه الخطة ملبِّية الدعوة المضلِّلة لزعيم القبارصة اليونانيين، السيد بابادوبولوس، في خطابه المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، حيث طلب فيه من القبارصة اليونانيين الرد على ''خطة عنان بـ'لا مُدوِّية'''.

ودفاعا عن هذا الموقف الرافض، قال السيد بابادوبولوس إنه ينبغي احترام قرار الشعب القبرصي اليوناني بشأن حل مقترح ''لأن الشعب مؤهل أكثر من غيره لمعرفة ما هو

مناسب له''. غير أن زعيم القبارصة اليونانيين لا يجد صعوبة في التغاضى عن الدور الرئيسي الذي قام به إلى جانب غالبية زعماء القبارصة اليونانيين في تحديد فكرة الشعب القبرصي اليوناني الخاطئة عن خطتكم، وكذلك الافتراض الخادع بأنه ينبغي حل مسألة قبرص بشكل يرضيهم تماما. وقد دعا زعيم القبارصة اليونانيين شعبه في خطابه المذكور آنفا إلى رفض خطة الأمم المتحدة ''من أجل تحقيق هدفهم الاستراتيجي المشترك'' الذي يتمثل حسب وصفه في ''الارتقاء السياسي بدولتهم المعترف بها على الصعيد الدولي، جمهورية قبرص، وحمايتها''. وإضافة على ذلك، لم يجد السيد بابادوبولوس مانعا في طمأنة القبارصة اليونانيين من أن هذه لن تكون مبادرة نهائية بل تمنحهم الفرصة لجني ثمار ثقل سياسي تعزز بفضل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واستغلال جهود تركيا من أجل الانضمام إليه وكذا الاهتمام الدولي المتواصل لفائدتهم. وقد أدى هذا النهج السلبي والمؤذي الذي اعتمدته زعامة القبارصة اليونانيين إلى رد فعل واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي، ومن ضمنه سعادتكم ومسؤولو الاتحاد الأوروبي الرفيعو المستوى.

وشنت زعامة القبارصة اليونانيين حملة في أعقاب الاستفتاءين بغرض تفسير سبب تصويت القبارصة اليونانيين ضد خطة الأمم المتحدة. واعتبر المجتمع الدولي أن الأسس المنطقية والحجج المستخدمة في ذلك التفسير، التي ذكرها أيضا السيد بابادوبولوس في خطابه أمام الجمعية العامة، لا أساس لها من الصحة. وفي واقع الأمر، فإن الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي بصورة عامة كافية للدلالة على أن الجميع متفق باستثناء الجانب القبرصي اليوناني على أن خطة الأمم المتحدة طرحت حلولا متوازنة وعملية للقضايا والشكاوى التي أثارها زعيم القبارصة اليونانيين في خطابه.

ويقول السيد بابادوبولوس إن انسحاب القوات و''المستوطنين''، ووضع البنى الأساسية لإقامة اقتصاد يؤدي مهامه، ومدى عملية الظروف الجديدة الراهنة وقابليتها للتنفيذ، وإيجاد حل عادل لقضايا الأراضي والممتلكات، واحترام عودة اللاجئين أمور جوهرية للوصول إلى حل بالنسبة للقبارصة الأتراك وهذا يستتبع بالتالي القول إن خطة الأمم المتحدة لم تعالج بشكل كاف وفعال أيا من هذه القضايا. وهذا قول أبعد ما يكون عن الحقيقة.

ولا حاجة هنا ربما إلى التأكيد على أن الخطة أتاحت للقبارصة اليونانيين فرصة ثمينة لتقليص الوجود العسكري التركي إلى أدنى حد ممكن ليظل عدد رمزي من الجنود على أرض الجزيرة، وتقليص عدد من يسمون ''المستوطنون الأتراك'' إلى حد متفق عليه، وتيسير إعادة نسبة مئوية هامة من الأراضي، وإعادة قدر هام من الممتلكات إلى القبارصة اليونانيين، وهو ما سيحفظ لهم مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية.

وخلُص الممثل الخاص السابق لقبرص لدى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي، اللورد ديفيد هاناي، أيضا إلى القول إن إدارة القبارصة اليونانيين وأحزابهم السياسية، باتخاذهم الموقف الرافض ضمنوا ''عدم إعادة نسبة ٩ في المائة من الأرض المعروضة إلى إدارتهم، أي أن عشرات الآلاف من القبارصة اليونانيين الذين كان بإمكانهم العودة إلى ممتلكاتهم لن يتمكنوا من ذلك؛ وأنه لن يتم تقليص وجود الجنود الأتراك؛ وأنه لن يكون ثمة حد أقصى لعدد المواطنين الأتراك الذين سيأتون إلى الشمال ويحصلون على الجنسية القبرصية التركية'' (مجلس اللوردات، ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤).

أما فيما يتعلق بشرط القبارصة اليونانيين بشأن ''الطابع العملي والقابلية للتنفيذ'' وبأن أي حل يجب أن يقوم على الشرعية الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان والحريات للجميع، فإن الملاحظات التالية كافية لإثبات أن خطة عنان تتماشى بشكل تام مع المعايير والمبادئ المعتمدة لدى الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على حد سواء. وقد أكد ذلك السيد غونتر فرهويْغن يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالعبارات التالية: ''أود أن أشدد على أن خطة عنان تتماشى مع المبادئ الأساسية التي ينبني عليها الاتحاد الأوروبي وأن قابلية البقاء والاستدامة الاقتصادية قد تعززتا. وتكفل التسوية الشاملة النهائية قدرة جمهورية قبرص المتحدة على التحدث بصوت واحد في المنتديات الدولية والمشاركة مشاركة كاملة في عملية اتخاذ القرار داخل الاتحاد الأوروبي، وأن تُطبق المقررات المشتركة ويتم إنفاذها بالشكل المناسب على أرض الجزيرة'' (مؤتمر المانحين التحضيري الرفيع المستوى). ومن جهة أخرى، كررتم سعادتكم أيضا القول، وكنتم على صواب في ذلك، في تقريركم عن قبرص المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ والذي قدمتموه إلى مجلس الأمن إن الخطة ''صيغت صياغة تراعي تماما قرارات ومعاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة'' وأنها تنص ''على وضع جديد يتماشى تماما مع تصور المجلس للتسوية''.

ويحاجج زعيم القبارصة اليونانيين أيضا خطأً بأن خطة الأمم المتحدة لم تعالج شواغل الشعب القبرصي اليوناني الخطيرة بشأن الأمن وتنفيذها تنفيذا فعليا. وهذا الادعاء ادعاء مضلِّل أيضا إذ إن شواغل القبارصة اليونانيين بشأن التنفيذ والأمن سُمعت مرارا في حين لم يقدموا أية مبررات جوهرية تدعم شكاواهم المبهمة. ودعا سفير الأمم المتحدة لدى مجلس الأمن، السيد كونِنغَم، القبارصة اليونانيين إلى '' أن يوضح [القبارصة اليونانيون]، بشكل جلي ونهائي، الشواغل التي بينوها في ما يتعلق بتنفيذ خطة التسوية وأحكامها الأمنية'' وأضاف قائلا ''ولا يمكن معالجة تلك الشواغل ... إلا حينما يجري توضيحها'' (بيان أدلى به أمام مجلس الأمن يوم ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤).

وبخصوص ادعاء السيد بابادوبولوس غير المعقول بأن خطة الأمم المتحدة ''لم تكن ثمرة مفاوضات''، بإمكاني أن أذكِّره فقط بأن العالم شاهد على الجانبين أثناء مفاوضاتهما

ولدى انتهائهما منها، تحت رعاية الأمم المتحدة، طوال السنوات الأربع ونصف السنة السابقة قبل أن تُعرض الصيغة النهائية لخطة عنان على الطرفين للموافقة عليها. وفي حقيقة الأمر، حضر المراحل النهائية أيضا عدد هام من الخبراء الدوليين، إلى جانب مسؤولي الأمم المتحدة، لمساعدة المسؤولين والخبراء من الجانبين على إتمام أعمال اللجان الفنية. أما عن قوله ضمناً إن النتيجة النهائية أملتها مصالح أطراف أخرى، أود فقط أن أذكره بالعبارات التالية التي أدلى بها وزير الشؤون الأوروبية من المملكة المتحدة، السيد ماكشين، ''أتى جزء هام من الوثيقة النهائية نتيجة لعمل القبارصة اليونانيين أنفسهم ... أعيد القول إنني على اعتقاد راسخ بأن الخطة تضع أساسا منصفا وعادلا ودائما يمكن أن يسمح بإعادة توحيد ...'' (مجلس العموم، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٤). والحقيقة أنه بسبب عدم رغبة الجانب التركي في التعاون، كانت الخطة حصيلة أعمال فريق الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع القيادة القبرصية اليونانية آنذاك.

والحقيقة أن خطة التسوية الشاملة التي أعدتها الأمم المتحدة لم تلب جميع مطالب واحتياجات أي من الشعبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني. وتوجد قائمة طويلة بالأسباب التي كانت تحتم رفض الخطة أيضا في أذهان جميع القبارصة الأتراك. ومع ذلك، وبوصفنا الجانب القبرصي التركي، ندرك جيدا أن التوصل إلى حل دائم أيضا له ثمنه ويتطلب منا قدرا كبيرا من التنازلات. ففي ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلن الشعب القبرصي التركي عن نيته دفع ثمن تسوية قابلة للاستمرار وصوّت لصالح خطة الأمم المتحدة. لكن القبارصة اليونانيين، من جهة أخرى، أعربوا عن عزمهم عدم التنازل وصوتوا لرفض أي تسوية تأتي عن طريق التفاوض.

ويشدد السيد بابادوبولوس على أنه يجب احترام قرار الشعب ويعلن رسميا بأن ''انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، علاوة على عدم التوصل إلى أي اتفاق'' يعني نهاية حقبة وبداية أخرى. وقد أظهرت نتائج الاستفتاءين بشكل جلي رغبة الشعب القبرصي التركي الوطيدة، من جهته، في الوصول إلى تسوية استنادا إلى الشراكة والمساواة، ورفض الشعب القبرصي اليوناني، من جهة أخرى، إبرام اتفاق لاقتسام السلطة على أساس المساواة معنا. كما أكد الاستفتاءان اللذان أُجريا بصورة متزامنة ومنفصلة مجددا أن القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك لا يمثل بعضهم بعضا. ولذا سيكون من غير المجدي الادعاء بأن ثمة سلطة واحدة تمثل الجزيرة برمتها، وهذا تجاهل للواقع الذي يؤكد أن التوصل إلى حل أمر يستوجب رضا الجانبين على حد سواء. وقد استند الجانب القبرصي اليوناني في حججه، على مر السنين، على مبدأ 'مذهب الضرورة'. لكن بعد إجراء الاستفتاءين، لم يعد بإمكان الجانب القبرصي اليوناني استغلال مذهب الضرورة هذا ضد القبارصة الأتراك لأن الزعامة

القبرصية اليونانية، والشعب القبرصي اليوناني في نهاية الأمر، هما من حال دون التوصل إلى تسوية شاملة على أرض الجزيرة، فتعود بالتالي ''الأوضاع الطبيعية'' إليها.

وبناء عليه، تظل الحقيقة قائمة، وهي أن ''الحقبة الجديدة'' تنطوي على ظلم مجحف. فالجانب القبرصي اليوناني الذي اختار عدم التوصل إلى تسوية ما زال يتمتع بالفوائد التي يجنيها من استحواذه على لقب ''جمهورية قبرص''، ومن عضويته الجديدة في الاتحاد الأوروبي، بينما لم يبق الجانب القبرصي التركي الذي صوّت لصالح إعادة توحيد شطري الجزيرة سلمياً خارج الاتحاد الأوروبي فحسب، بل ما زال خاضعا للقيود السياسية والاقتصادية وللعزلة. والسؤال الآن هو ما إذا كان العالم سيستمر في غض الطرف عن حالة الظلم هذه والسماح للقبارصة اليونانيين الذين اختاروا عدم التوصل إلى تسوية بالإمعان في زعمهم بأنهم يمثلون الجزيرة برمتها، أو أنه سيعطي القبارصة الأتراك حقوقهم المكتسبة في الحديث عن أنفسهم والتصرف بأنفسهم من خلال إرادتهم المستقلة التي استخدموها من أجل توحيد شطري الجزيرة. وكما أكدتم أيضا سعادتكم، فإن نتيجة الاستفتاء القبرصي التركي قد نفت أي مبرر كان للضغط على شعبنا وعزله. ويتوقع الشعب القبرصي التركي، الذي أوفى بنصيبه بالتأكيد، أن يعالج المجتمع الدولي الظروف غير العادلة التي ما زال يعيش في ظلها لغير ذنب ارتكبه، وأن يرفع القيود المفروضة على تنميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وفقا للنداء الذي وجهتموه سعادتكم من أجل ''التعاون على الصعيد الثنائي وعلى صعيد الهيئات الدولية من أجل إزالة القيود والحواجز غير الضرورية التي من شأنها أن تعزل القبارصة الأتراك وتعرقل تنميتهم''. لكنه من المؤسف للغاية ملاحظة أن الإدارة القبرصية اليونانية تعرقل الجهود الدولية الرامية إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب القبرصي التركي. والواقع أن السياسات والمقترحات التي قال زعيم القبارصة اليونانيين إنها موجهة نحو تعزيز التنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك ليس الغرض منها سوى الحؤول دون تحقيق الجهود الدولية غاياتها، مثل مقترحات مفوضية الاتحاد الأوروبي، خاصة ما يتعلق بتقديم معونة تجارية ومالية مباشرة لشمال قبرص، ومواصلة احتجاز تنمية الاقتصاد القبرصي التركي رهينة لاعتباراتها السياسية. والحقيقة أنه بينما يزعم السيد بابادوبولوس بأنه أمر باعتماد استراتيجيات داخلية تمهد الطريق أمام تحقيق الازدهار للقبارصة الأتراك، شنت إدارته حملة ضغط كبرى على الساحة الدولية للحيلولة دون وصول أي مساهمات في هذا الشأن. وليس سراً أن الجهود المتصاعدة للجانب القبرصي اليوناني لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ترمي إلى تحويل نظام المعونة المالية إلى عملية لا سبيل إلى تنفيذها، من جهة، والاستغناء تماما عن نظام التجارة المباشرة، من جهة أخرى.

ولقد أثبتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، تشبثنا الراسخ بالمصالحة، والدليل على ذلك ما اتخذناه مؤخرا من إجراءات من بينها فتح مدرسة ثانوية قبرصية يونانية في منطقة كارباز شمال قبرص والتطورات الإيجابية التي عرفتها قضية الأشخاص المفقودين. غير أنه من الواضح للغاية أن إسناد مجمل قضية تذليل الصعوبات التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب القبرصي التركي إلى الإدارة القبرصية اليونانية ما من شأنه سوى مساعدة قادة القبارصة اليونانيين على الإمعان في موقفهم المتصلِّب الذي أظهروه خلال الاستفتاءين. وبالرغم من إدلاء قادة القبارصة اليونانيين ببيانات تفيد عكس ذلك، يتضح من إجراءاتهم في أعقاب الاستفتاءين أنهم لا ينوون الكف عن سياستهم المتمثلة في اتهام الطرف الآخر بالمسؤولية عن المأزق الذي أوجدوه واستخدام نتائجه للتخلص من المعالم الثابتة لإيجاد حل ما، وهي معالم أتت إلى الوجود نتيجة لما يقارب عقدين من المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. والمدهش في هذا الإطار أن السيد بابادوبولوس ارتأى دعوة تركيا إلى المساعدة على حل مسألة قبرص لكنه لم يشر إلى بعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام للأمم المتحدة. وسيكون من الأبلغ دون شك لو أن زعيم القبارصة اليونانيين التمس من سعادتكم مواصلة جهودكم القيمة لو كان الجانب القبرصي اليوناني مستعدا حقا لترجمة إرادته المعلنة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض إلى إجراءات ملموسة. وحقيقة الأمر أن سياسات القبارصة اليونانيين الراهنة ترمي إلى تشويه جوهر مسألة قبرص وتقديمها على أنها مجرد مسألة غزو يتعين حلها داخل الاتحاد الأوروبي. وليس من شأن هذا النهج الخاطئ سوى أن يساعد على زيادة تعقيد المأزق الراهن بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، بما فيها الاتحاد الأوروبي.

لذا فإني، أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي، مرة أخرى، أن يتخذ خطوات ملموسة من أجل وضع حد لعزلة الشعب القبرصي التركي ورفع القيود المفروضة على حياته الاقتصادية والاجتماعية بغرض تيسير تنميته الشاملة. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه حينئذ فقط سيكون لدى زعماء القبارصة اليونانيين حافز حقيقي لإعادة تقييم موقفهم وبدء النظر في فوائد التوصل إلى تسوية يتفق عليها الطرفان في قبرص. وأود أن أؤكد قبل الختام أن جميع جهودنا وإجراءاتنا ستركز على الإعداد ليوم يكون فيه نظراؤنا على استعداد لبناء مستقبل مشترك قائم على أساس الشراكة والمساواة.

(توقيع) محمد علي **طلعت**
رئيس الوزراء